

الفصل الخامس

أبعاد الأمن التربوي

obeyikan.com

أبعاد الأمن التربوي بالمدرسة:

تُعد المدرسة أحد أهم المؤسسات التربوية المنوط بها تحقيق الأمن التربوي من خلال تحقيق جودة مدخلاتها ومخرجاتها وكافة العمليات بها فجودة المدخلات المادية بالمدرسة كالبنية الأساسية التي تتعلق بالمبنى وإمكاناته المادية كما تتعلق بالمكتبة ، وسعة الفصول وكفاءة المناخ التنظيمي عامة ، وجودة المدخل البشري كالمعلم الذي يُعد عاملاً جوهرياً ومرتكزاً هاماً في إنجاح العملية التعليمية كما سبق وتناوله البحث وغيره من مدخلات وجوانب أخرى تتعلق بالعمليات والمخرجات ؛ يلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمن التربوي.

يتكون الأمن التربوي في المدرسة من عدة أبعاد ويعد العنصر البشري فيها الفيصل في تحقيقه هذا النمط من الأمن ، وهذا لا يقلل من أهمية الدور الذي تلعبه الأبعاد الأخرى في تحقيق الأمن التربوي. إذ تؤثر على العامل البشري وكفاءة عطائه وتفاعله مع الحياة المدرسية سواء كان المعلم أو المتعلم أو المدير... وعندما تتوفر في مجموعها يتحقق الأمن التربوي للمتعلم كجزء هام من منظومة الأمن الإنساني والقومي ، وفي سبيل تحقيق التنمية الأمنية الوطنية المستدامة. وسوف تتناول الدراسة بالبحث ستة أبعاد للأمن التربوي أولها البعد القيمي والأخلاقي لأهمية هذا البعد في كونه يمثل مرجعية لكل الأبعاد الأخرى التي تشكل الأمن التربوي بالمدرسة. ويمكن مناقشة كل بُعد وما ينضمه من جزئيات وتأثيره في تحقيق الأمن التربوي كما يلي:

أولاً: البعد القيمي والأخلاقي الحاكم للعمل المدرسي.

تحظى القيم باهتمام كبير لدى الفكر الإنساني منذ القدم ، لذا فإن تعميق القيم والأخلاقيات الحميدة لدى للفرد جزء هام في سبيل تحقيق الأمن التربوي له وللمجتمع. ولما كانت القيم تُعد موجه وضابط لسلوك الإنسان وأنشطته المختلفة في الحياة ، وتُعبّر عن اهتماماته ورغباته وتعكس غاياته وتحدد أهدافه فإن استنبات القيم الايجابية وعودة بعض القيم الايجابية الأخرى التي طمستها بعض الظروف السلبية سواء المحلية منها أو العالمية التي تنعكس على المجتمع ولا يحسن التعامل معها مثل التي مربها المجتمع المصري منذ عقود يمثل ضرورة في المجتمع الراهن وهو ما يمثل دعامة قوية لتحقيق الأمن التربوي للمجتمع المصري خاصة بعد ثورتي يناير ويونيو.

وباستقراء واقع المجتمع العربي والمصري نجد أن ميزان القيم لدينا قد اختل، من اضطراب في نسق القيم إلى صراع قيمي أدى إلى العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية وأيضاً إلى اضطراب الهوية خاصة لدى الشباب والنشء. هذا رغم كل الدعوات التي توجه نحو حماية مرجعيتنا القيمية والثقافية في مواجهة الفيض الهائل من القيم والأخلاقيات المغايرة لقيمنا وأخلاقنا والتي تنهمر علينا من محاولات هيمنة واختراق ثقافة الآخر والمخاطر التي تحملها خاصة عبر ثقافة الصورة في العصر الراهن ، بما لا يتفق مع قيمنا وأخلاقنا المتجذرة في هويتنا وخصوصيتنا الثقافية.

يرى "عبد السلام المسدي": "أن الكونية الثقافية الغازية ، تتناقض مع موروث الفكر الإنساني الحر والسبب هو أنها جزء من توأم الأممية والعولمة والكونية ، وثلاثيتها سليل النظام العالمي الجديد (المسدي ، 1999 ، 223).

فمجتمعاتنا العربية الآن أمام هجمة شرسة "غربية" على ثقافتها وهويتها وقد أعطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لأمريكا والغرب فرصة كبيرة لشن هجومها على الإسلام والمسلمين والثقافة العربية الإسلامية وساعدهم في إنجاح تلك الحملة الداخل المجتمعي الهزيل والتربية المأزومة في إعلامها المغيب للعقل والتعليم التقليدي غير المبدع (غياب مقومات الأمن التربوي) ، مما يستوجب إعادة صياغة المنظومة التربوية للتعافي في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها ثوابتنا عبر وسائل الإعلام والتعليم والأسرة. وأن إعادة صياغة المنظومة القيمية والأخلاقية الحاكمة للمؤسسات التربوية خطوة هامة في هذا الشأن في سبيل تحقيق الأمن التربوي للجميع.

ويمكن رصد مظاهر اضطراب الواقع القيمي من خلال الانفصال بين ما يتم تعلمه من قيم وأخلاقيات على المستوى النظري الفكري ، وما نجده بالفعل من سلوكيات وأساليب التعامل على أرض الواقع ، وهذا يعني عدم تجسد القيم والأخلاق في سلوك الفرد ، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها الافتقار إلى القدوة على كافة الأصعدة ، وتجسيد لثقافة الآخر بما تحمل من قيم وأخلاقيات مغايرة لموروثنا القيمي والأخلاقي العام الذي يشكل جزء هام من الهوية العربية الإسلامية عبر وسائل الاتصال الحديثة وأهمها وأخطرها الانترنت والفضائيات. وأصبح الحديث عن القيم والأخلاق الفاضلة نوع من الحديث عن عالم مغترب وغريب عن الواقع

إلى حد كبير، أما الواقع هو عالم يسوده الصراع ويفرض سلطة السلوك المتدني والعنف والافتقار إلى آداب الحوار، واحترام الآخر وغيرها من سلبيات يتم ممارستها وكأن هذا هو المألوف الطبيعي وليس غير المنطقي وغير المألوف.

فيرى "سعيد طعيمة": " أن قضية المرجعية القيمية تعتبر إحدى قضايا الأمن القومي ، والتي ينبغي أن تستنفر من أجلها الهمم وتحشد لها كل الجهود خاصة على صعيد قطاعات الثقافة والإعلام والتعليم ، فنحن اليوم نتعرض لما يمكن تسميته بالإحلال القيمي" (طعيمة ، 2008 ، 250). وهذا يهدد الأمن العام والأمن التربوي للمتعلم وللإنسان المصري عمومًا.

ويركز البحث الحالي في حدوده على التعليم والمدرسة بشكل خاص في مواجهة هذا البُعد الهام من أبعاد الأمن التربوي للإنسان المصري. إذ يتخذ من القيم والأخلاق بُعد حاكم لكل تلك الأبعاد بالمدرسة ، وذلك لما تمثله القيم من أهمية وضرورة قصوى للفرد والمجتمع كما يلي:

"يعمل النسق القيمي على توجيه العلاقات الاجتماعية ، وتحديد طبيعة التفاعل بين الأفراد. وتعد معاييرًا تنظم سلوك الجماعة ..كما تمثل القيم رموزًا ثقافية وتشكل جوهر البيئة الثقافية لأي مجتمع تحدد ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه..ومن خلالها يتقبل الإنسان ويتدخل في تكوينه الشخصي ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه ونسقه القيمي السائد وهذا لا ينفي حرية الفرد في رفض بعض المفاهيم والقيم ، دفعا لحركة المجتمع إلى الأمام وتسليما بدينامية هذه القيم وتطورها" (طعيمة ، 2008 ، 257). هذا "وثمة ضرورة لهذه القيم في عملية التوجيه

والإرشاد النفسي وما تتطلبه عملية اختيار وانتقاء الأفراد للمهن المختلفة في حياتهم العملية" (زهرا، 2000، 162-163).

وقد أكد "بيك" على أن: غاية ما تستهدفه المدرسة هو توفير حياة إنسانية سعيدة، وأن القيم فيها لها جذور في قيم الحياة كلها، وأننا قادرون على بناء أحكام قيمة وقرارات ناجحة فقط لأننا نمتلك في أقل تقدير الإحساس بما هو هام للناس ومن ثم ما هو هام لتلاميذنا في المدارس. فالقيم هي التي تحقق الحياة الإنسانية الصحية المتوازنة (Beck, 1990, 2).

وقد أكد "لاجريج" Lagarrigue على أربعة قيم أساسية يرى أنها يتوجب أن تكون حاکمة للعلاقات داخل العمل المدرسي وهي: الاحترام، والاستقلالية العادلة، والتضامن (Lagarrigue, 2001, 51).

ويمكن التأكيد على بعض القيم الأخرى الحاكمة للسباق المدرسي: مثل

الرحمة - الصدق - الإخلاص - الرفق - القدوة - التواضع - الوقار والهيبة - التدوق الجمالي - التعاون - الحرية المنضبطة - المسؤولية - الحوار - إتقان العمل - الاحترام المتبادل - المؤازرة - الكرامة الإنسانية - الموضوعية. وتلك القيم يقرها المجتمع الإنساني كله، ويتوجب أن تكون الإطار المرجعي لعمل الإنسان وبالأحرى القائمين على بنائه، وذلك من أجل توفير الأمن التربوي لهذا الإنسان.

ثانياً: تمكين المعلم.

إن الحديث عن تمكين المعلم يتطلب التطرق إلى جودة عملية التكوين حيث تمثل الجودة الفكرة الصحيحة عبر التاريخ إلا أنها لا تضمن دائماً التطبيق الجيد. لكن مع توفر المناخ الجيد والسياسات السليمة في إطار وطني قومي يعي العلاقة

بين الهوية والثوابت من ناحية ومستجدات العصر من ناحية أخرى؛ يمكنها التحقق بنجاح.

إن تحقيق دور المعلم كعضو فاعل في العملية التعليمية يتطلب جودة تكوين المعلم في كافة الجوانب (التربوي- الأكاديمي - الثقافي - التقني - النفسي - الاجتماعي ..) التي تجعل منه قائدا للتغيير، وتأكيد دوره في تحقيق الأمن التربوي.

يرى "أحمد الزكي": أن المعلم في ظل الوضع الراهن لم يتعد دوره أن يكون ممثلاً لآخرين وليس قائداً يطرح التغيير ويتبناه ويقوده. في حين أن المعلم بحكم كونه على اتصال مباشر مستمر ويومي مع المتعلمين فإنه في موقف مناسب يمكنه من اتخاذ قرارات حاسمة حول المناهج وطرق التدريس المستخدمة. كما إنه الأقدر على تنفيذ التغييرات المطلوبة بشكل شامل ومستمر. إن مفهوم المعلم القائد يقوم على رغبته في تحسين جودة التعليم والتعلم لدى الطلاب بغض النظر عن تقلد المعلم لمنصب قيادية أو عليا في التسلسل الإداري بالمدرسة. لذلك فإن الدور القيادي للمعلم المطروح حالياً يوفر له حقيقة القيام بالتغيير التربوي وقيادته بدون الحاجة إلى مغادرة الفصل الدراسي (الزكي، 2005، 4). فالمعلم العنصر والمرتكز الذي يتوجب حضوره في كل عمليات التعليم والتطوير، والإصلاح وغيرها مما يرتبط بشكل أساسي بالعملية التربوية التعليمية، من هنا جاء الدور الهام والخطير للمعلم في تحقيق الأمن التربوي حتى لا يظل العنصر الغائب أو المغيب في أداء دوره المنوط به ورسالته السامية المرتبطة بمهنة التعليم.

وهذا يتطلب وعي كليات التربية - مؤسسات تكوين المعلم - بضرورة أن يكون هذا الأمر من غايات عملة التكوين بل تمثل الغاية الكبرى له، بحيث يتحقق

وعى المعلم وفهمه الجيد لحقيقة دوره وإدراكه لماهية الأمن التربوي ، ودوره المهم في تحقيقه بشكل فعال ، وقدرته على مجابهة المعوقات التي تعترض عملية التغيير المؤدية إلى التحسين والوصول إلى تحقيق أمننا تربويا للمتعلم من خلال رؤية واضحة فى ذهن المعلم مع إيمانه برسالة مهنة التعليم التي تحرك أفعاله.

فتؤكد الدراسات أن أكثر العوامل التي تؤدي إلى رفع جودة التربية هي جودة المعلم وذلك بتطوير برامج تدريبه أثناء الخدمة وزيادة مهاراته مما يؤثر في جودة الطالب كمرجع للعملية التربوية (Musset, 2010,3). فيرى "حبيب": "إن جودة تكوين المعلم هي الفيصل في جودة التعليم ، من حيث امتلاكه الوعي بمنظومة القيم التي يسعى المجتمع إلى إكسابها للأفراد ، ووعيه بالأحداث الكلية للعملية التعليمية" (حبيب ، 2004 ، 11). ويقدم Pauline Musset عدد من الشروط أو العوامل التي تضمن جودة تكوين المعلم ، منها : استمرار التدريب لكسب المهارات وامتلاك طرق تدريسية جديدة – إعادة التفكير في محتوى برامج التكوين – تصميم النظام التعليمي بحيث يكون أكثر لحمية بين أبعاده المختلفة – الاعتراف والتسليم بالتربية المستمرة عمليا- تجديد الجانب التربوي من التكوين لرفع المستوى المهني (Musset,2010,7-13). وتناول المؤتمر العلمي التربوي الأول الذي أقامته جامعة البعث (2010م) في حمص بسورية ، قضية الأمن التربوي للطفل بشكل أساسي ، وربطها بتكوين المعلم ، ليؤكد أهمية المعلم في تحقيق الأمن التربوي من خلال العملية التربوية والتعليمية والنفسية. وهدف المؤتمر إلى تطوير برامج إعداد معلم المستقبل في كليات التربية ، والتعرف على الخبرات العربية في مجال

إعداد المعلم بما يحقق الأمن التربوي للطفل. حيث تناول فكرة تكوين المعلم وربط هذه العملية بتوفير البيئة الآمنة للطفل والذي أسماها بالأمن التربوي. وقدمت بعض الدراسات العديد من المعايير التي تحكم عمل المعلم والقيادات بالمدرسة كدراسة قدمتها ولاية "نيوجرسي" الأمريكية (2004) عرضت فيها مجموعة من المعايير المهنية للمعلمين وقيادات المدارس ، ترتبط تلك المعايير بمجالات مختلفة كالمهارات ، والمعارف ، واحتياجات المعلم ، وغيرها. وفي كل معيار تم طرح عدة مؤشرات بعضها يرتبط بمعرفة وفهم المعلم وأخرى ترتبط بالأفكار والقيم الهامة التي يتوجب أن تمثل لديه قناعة عالية ، ثم كيف يطبق ذلك وما سوف يترتب عليه. ومن المعايير المهنية التي وضعتها "نيوجرسي" للمعلم: معيار النمو الإنساني والتطور- تنوع المعلمين- الخطط والاستراتيجيات - بيئة التعلم- الاحتياجات الخاصة - الاتصال - التعاون والشراكة - النمو المهني (18-8,2004, et al, William).

هناك بعض العوامل المرتبط بجملة التغييرات الراهنة ، والتي تعد مبررات لاستحداث أدوار جديدة للمعلم ليسهم في تحقيق الأمن التربوي في المجتمع على اعتبار أن المعلم مرتكز أساسي في العملية التربوية التعليمية ، **من تلك المبررات ما يلي:**

• المطالب الشعبية خلال ثورة يناير في العيش والعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة والحرية. وثورة يناير ويونيو وما ترتب عليهما من تداعيات مما يستدعي أدواراً تربوية وأخلاقية لسد الثغرات الخطيرة في السلوك السلبي الذي يعانيه

المجتمع المصري ، كالفهم الخاطئ لمعاني الحرية ، وأسلوب الحياة اليومية وشكل التعاملات المختلفة...

• الواقع التربوي العام الذي يعبر عن نفسه في عجز واضح عن استيعاب متغيرات العصر وخاصة العلمية والتكنولوجية والذي يتضح في إعداد الكوادر في التخصصات المختلفة ، وفي أساليب التربية ، والعلاقات الإنسانية البينية وغيرها.

• سرعة التغييرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية ، حيث لا تتناسب مع تلك السرعة الفكرية والاجتماعية والتربوية كماً وكيفاً ، مما يستوجب أدوار جديدة وفكر مختلف.

لذا فالحرص على جودة برامج تكوين المعلم بما يضمن تحقيق جودة عالية في إمكانات المعلم المختلفة ، وكذا تمكينه من كافة الأدوات والإمكانات التي تتيح له تحقيق جودة عالية في العملية التعليمية ؛ أمر غاية في الأهمية لتحقيق الأمن التربوي للمتعلم الفرد والمجتمع.

أما بالنسبة لتمكين المعلم فيمكن مناقشة هذا الأمر من حيث المفهوم والأبعاد كما يلي:

يعني مفهوم التمكين بشكل عام : بناء أفراد يشعرون بقيمتهم من خلال المشاركة في القرارات وعمليات التخطيط ، وتشجيعهم ، واستمرار توفير التدريب لهم. مما يمنحهم - من خلال وظائفهم - فرصة المساهمة في النجاح الشامل بالمؤسسة التي ينتمون إليها (Lawson,2006,2).

والبعض ينظر للتمكين من عدة جوانب منها: أن التمكين هو مرحلة من مراحل تحسين القدرة على صنع القرار الوظيفي من خلال التعاون والتشاركية والتدريب والتعلم والعمل بروح الفريق (Doughty, n.d., 1; Tutar et al, - 6320 ; 2011, 6319).

ويعرف "حامد عمار" التمكين بأنه يعني "وضع الناس في الاختيارات الفعالة لحرياتهم وهذا يحتاج العمل في جهات متعددة، منها الاستثمار في التعليم والصحة" (عمار، 1992، 37).

ويقصد البحث الحالي بتمكين المعلم: إتاحة كافة الأدوات المادية والمالية والمعنوية التي تمكن المعلم من أداء أدواره (التعليمية – التربوية – الأخلاقية – الاجتماعية – الثقافية ..) بفعالية، مما يدعم جودة المدرسة ويحقق الأمن التربوي للمتعلم الذي ينتقل بمرور الوقت إلى المجتمع عامة.

وهناك أربعة مفاتيح أساسية للتمكين الوظيفي كما يراها "لاوسون" وهي: المفتاح الأول أن يشترك العضو في وظيفة ما في عمليات التخطيط، والثاني أن يشترك في عمليات صنع القرار، والثالث الحرية والدعم المعنوي، أما الرابع فيتمثل في الإمداد المستمر من الدعم المادي والتدريب (Lawson, 2006, 2-4).

وأكدت بعض الدراسات على ضرورة توفر كل هذه الأبعاد في عملية التمكين والتي تسهم فيه تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير. ففي دراسة "بيننا وآخرون" (Beena et al, 2012) عرضت أبعاد متنوعة للتمكين من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات وهي: التمكين الشخصي – التمكين الاجتماعي – التمكين الاقتصادي – التمكين التربوي – التمكين النفسي – التمكين التكنولوجي – التمكين السياسي

(Beena et al,2012,168). وجاءت دراسة كل من (Tutar et al (2011) ودراسة (Brione,P;Nicholson.C (2012) لتؤكد العلاقة الطردية بين التمكين الوظيفي والانجاز، حيث توصلت إلى أن التمكين الوظيفي له تأثير إيجابي على درجة الانجاز (Tutar et al,2011; Brione;Nicholson,2012).

ويمكن نوظف هذا الأمر بالنسبة لجوانب تمكين المعلم كما يلي:

- التمكين الشخصي (الذاتي): يلعب التمكين الذاتي للمعلم دوراً هاماً في تحسين القدرات الوظيفية والمؤسسية ، ويرتبط بجودة تكوين المعلم وتدريبه وشحن قدراته وإمكاناته الشخصية وحسن توظيفها وتفعيلها في الواقع التعليمي والتربوي.
- التمكين التربوي: من خلال إتاحة كافة الوسائل والطرق وأساليب التقويم المتنوعة للمعلم وتدريبه عليها جيداً ، ووعيه بالجديد في تقنيات التعليم والتعلم.
- التمكين الاجتماعي: من خلال المشاركة في الأنشطة الاجتماعية خاصة تلك التي تهتم بالتعليم والمدرسة. كما يشارك في مناقشة القضايا المختلفة بالمجتمع ، ويكون له تأثيره مع الأطراف الأخرى بالمجتمع القائمين على صنع القرار.
- التمكين الاقتصادي: من خلال زيادة دخل المعلم ودعمه مادياً بكافة الأدوات والأجهزة والمواد التي تيسر عمله بنجاح.
- التمكين النفسي: من خلال زيادة الثقة في نفسه وشعوره بأهمية وخطورة أدواره للمجتمع كله ، إشعاره بالاحترام وقيمة مهنة التدريس ، وإحساسه الدائم بالدعم والتعزيز من كافة أجهزة ومؤسسات المجتمع.
- التمكين التقني: من خلال تنمية وعيه بالمعارف والمهارات التقنية الجديدة بوضعه في حوار دائم مع العلم والتقنية خاصة في مجال تخصصه ، واستخدام

التقنية في مجال التعليم بما يضمن تطوير مهاراته التقنية المعلوماتية والاتصالية باستمرار، والاستخدام الجيد لتلك الوسائل.

- التمكين الإداري والسياسي: من خلال دعم حقه في الحراك الوظيفي والترقي وكذا المشاركة في المجال السياسي.

ويحاول ويعتمد البحث الحالي على فكرة "الإنصاف" (الإنصاف المادي - الإنصاف المعنوي - الإنصاف في برامج التكوين بأبعاده المختلفة - وفي شكل ومضمون عملية تمكين المعلم) للوصول إلى الوضع المأمول. تلك الفكرة التي تعبر عن التضامن البشري وتتجلى في فكرة العدالة والاحترام المتبادل الذي ينبغي أن يحكم علاقة الأشخاص بعضهم تجاه الآخر، وفي حفظ الكرامة الإنسانية للفرد.

فيرى "كونانك" أن: "الإنصاف يتجسد في العدالة والاحترام الذي يقابل صوت الضمير، إنها تعبر عن صعوبة الحياة الأخلاقية وعظمتها في ذات الوقت وذلك نظراً لتعدد المشاكل الحقيقية لهذا العصر وتكاثر القوانين التي تميز مجتمعاتنا، فكانت النتيجة الملزمة هي خسارة ما يمكن تسميته "معنى القيم" ويلوح طيف المطالبات بالحقوق في نسيان الواجبات البدائية للمواطنة واحترام الأشخاص" (كونانك، 2004، 254-255). وهذا يوضح أن المعلم موضوع في قلب تلك الفكرة أي التوفيق بين متطلبات تمكينه في كافة الأبعاد، وبين تحقيق مسؤولياته، وواجباته المتعددة.

وهنا تبرز فكرة الإنصاف أكثر في علاقتها بالعدالة الحقيقية: فالعادل ليس الجيد ولا القانوني إنه "المنصف"، والمنصف صورة ترتديها فكرة العادل في أوضاع عدم اليقين والنزاع. إن تحدي الإنصاف بالنسبة للمجتمع المعاصر الموسوم بنموذج

النجاح التقني الباهر الذي يرضي اليومي من حياتنا ، يبرز إلى أي مدى تختلف الأخلاق عن التقنية. فقيمة الشخص البشري دائماً تتجاوز حدود الثقافات وتتجاوز حياتنا الخاصة (كونانك ، 2004 ، 254-257). وبناء عليه ففكرة الإنصاف تطبق روح القانون وتراعي الأوضاع الخاصة التي لا يتضمنها القانون. وهذا ما نحتاجه في فلسفة التعامل مع المعلم تكويناً وتمكيناً لخصوصية دوره وسمو المهنة التي يقوم عليها في المقارنة بغيره من أفراد المهن الأخرى. وهذا يجعلنا أكثر انتباهاً لأهمية "الكرامة الإنسانية" من ثم فتحد الإنصاف يرتبط بشكل أساسي بالعدالة والاحترام المتبادل ، وقيمة الكرامة الإنسانية وكلها تمثل تحديات أخلاقية تواجه التعليم بل والمجتمع كله تجاه عديد من القضايا ومن أهمها قضية تكوين المعلم وتمكينه ، ومن ثم تحقيق بُعدها في الأمن التربوي.

هذا ويتوقع التربويون أن يكون المعلم في ظل التحديات المعاصرة والمستقبلية صاحب مواصفات تتناسب مع متطلبات المستقبل وما يحمله من تحديات ومشكلات تعليمية وتربوية **كما يلي:** (مصطفى ، 2005 ، 68):

-المعلم المخطط للعملية التدريسية واستخدام الوسائط التكنولوجية.
-المعلم صاحب القرار القادر على التواصل مع إدارة المدرسة والموجهين وأولياء الأمور.

-المعلم المدرب لطلابه على استخدام تكنولوجيا التعليم بفاعلية.
-المعلم الخبير في أساليب البحث عن المعلومات ويدير طلابه عليها.
-المدرّب لطلابه على مهارة التعلم الذاتي بإتقان ، وأساليب استخدام مصادر التعلم.

-الذي يمتلك روح المبادرة والتجريب والتجديد.

-الذي يستطيع استثمار مهارة التفكير الابتكاري لدى تلاميذه.

-المحاور الايجابي ، المنوع للأنشطة الصفية واللاصفية.

ويرى البحث الحالي أن تكوين معلم بتلك المواصفات يعد تحد كبير أمام كليات التربية ، كما أن تمكينه في كافة الأبعاد السابقة الذكر يعد هو الآخر تحد كبير أمام وزارة التربية والتعليم والمدارس كمؤسسات العمل المباشرة للمعلمين. لكن السؤال الذي تطرحه طبيعة المجتمعات الراهنة من حيث التوسع في استخدام التقنية في كافة مجالات الحياة ومنها التعليم بتقديم برامج تعليمية ونظم الكترونية في تأليف المناهج وعمليات التقييم لأداء الطلاب وغيرها . فهل ثمة دورا يتبىق للمعلم؟ أو كما تطرحه فلسفة "النهايات ما بعد الحداثة" هل نحن بصدد نهاية المعلم؟

ويجيب "نبيل علي" بقوله: "أن تكنولوجيا المعلومات ستجعل مهمة المدرس أكثر إثارة وثراء ، وسترقى به من مجرد ناقل للمعارف إلى مشرف موجه ، يشارك الطلاب مغامراتهم المثيرة في اكتساب المعرفة وتوظيفها ، بالإضافة إلى ذلك سيزداد ارتباط المدرس بواقعه بفضل شبكات الاتصالات ، التي ستربط المدرسة بالواقع الخارجي ، ويفضل نظم المحاكاة الرقمية *Digital Simulation* التي ستنقل إلى داخل قاعات الدرس النماذج الدينامية الحية ، لتحاكي الواقع (علي 2001 : 16،17).

هذا وتحقيق ثنائية التكوين الجيد ، وتمكين المعلم ، التي تسهم في تحقيق الأمن التربوي تتطلب توفر عدة أبعاد ، **وكل بُعد تحكمه بعض المعايير من هذه**

الإبعاد : تخطيط وتصميم مواقف التدريس – استراتيجيات التدريس – إدارة بيئة التعلم – التقويم – التنمية المهنية المستدامة – أخلاقيات المهنة.

وهذا يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجوهرية في الشكل والمضمون مما يساهم في تحسين أداء المعلم وإبراز دوره في تحقيق الأمن التربوي ، ووضع المعلم في مكانة الصحيح كمسؤول عن رسالة ترتبط بأشرف المهن وهى مهنة التعليم ، من ثم يتوجب أن يكون المعلم ذاته قانع بالتغيير بل ويقود هذا التغيير في إطار مهنته.

ثالثاً: المناخ التربوي والعلاقات الإنسانية.

يلعب المناخ التربوي والتعليمي أو التنظيمي عامة في المدرسة دوراً هاماً في تحقيق الأداء بشكل أفضل ويساهم في إنجاح جوانب العمل المدرسي مما يحقق آمناً تربوياً عالياً داخل المدرسة وخارجها.

ويعرف المناخ التعليمي بأنه نوع العلاقة بين الأفراد الموجودين بالمدرسة وما

يسود المدرسة من قيم ، ومشاعر ، واتجاهات. **وإن هذا المناخ له هدفان هما:**

الأول: يتصل بالمنتج التعليمي في النمو الأكاديمي والاجتماعي والجسمي وما يتضمنه من تنمية المهارات والمعارف والاتجاهات.

الهدف الثاني: يتمثل في العلاقات القائمة بين مجموع أفراد المجتمع المدرسي من الإداريين والمدرسين والتلاميذ ومن يتصل بهؤلاء من أولياء الأمور وممثلي السلطات المشرفة على التعليم ، وهذه العلاقات في مجموعها يحكمها دستور يتمثل في قرارات وتعليمات وتقاليد وأساليب متبعه وقيم وحقوق ، وواجبات وهذا الدستور ليس بمعزل عن المجتمع وفلسفته وسياسته ، إلا أنه يتمتع باستقلالية نسبية كما قد يختلف من مدرسة لأخرى ، وطابع هذا المناخ (رشيد أم فوضوي أم ديكتاتوري أم

ديمقراطي) يتوقف على اتجاه محصلته كما يدركه أعضاء التنظيم المدرسي (عبد الحميد ، 2006 ، 23).

والمناخ التربوي عموماً يجب أن يتميز بالديمقراطية وتوفر المرونة والتطور، والاحترام ، والمشاركة الايجابية ، والحوار الحضاري في كافة أبعاده من حيث أسلوب الإدارة والتفاعل الصفي ، وأنماط التدريس والتقييم والتوجيه والاتصال وشكل التفاعل البشري (المعلم/ المتعلم- المعلم /المعلم - المعلم والمتعلم / المدير...)(إبراهيم ، 2006 ، 226) وكل هؤلاء وعلاقتهم بأولياء الأمور.

وبنحدد المناخ التعليمي في أربعة مسنويات هي : التفاعل بين المدرس والتلميذ داخل الفصل – والتفاعل بين المدرسين بعضهم البعض وبين التلاميذ بعضهم البعض وبين المدرسين والتلاميذ خارج الفصل – والتفاعل بين المدرسين والتلاميذ وإدارة المدرسة داخل وخارج الفصل – والتفاعل بين إدارة المدرسة والإدارات التربوية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية خارج المدرسة (إبراهيم ، 2006 ، 182).

ويصف "إبراهيم" الوضع الراهن : "بأن الصورة أصبحت حالكة السواد بدرجة كبيرة بالنسبة لعلاقات الأفراد بعضهم البعض من جهة وبالنسبة للأنظمة التي تتحكم في سير العمل في المدرسة والمؤسسات الأخرى من جهة ثانية" (إبراهيم، 2006 ، 183). وهذا المناخ يتطلب توفر قيم وأخلاقيات التعامل كالتحلي بالحوار الحضاري والحرية المسؤولة والاحترام المتبادل والشعور الدائم بالمسئولية.

وقد تمّ التعويل على المعلم في توفير بيئة التعلم الآمنة في المدرسة بشكل كبير
وذلك كما تناولته معايير المعلم في إنجلترا (2012م) في جانبين
الأول: في عملية التدريس .

الثاني: في السمات الشخصية والمهنية للمعلم.

فهناك عدة أمور ينوجب نوفرها في الجانب الأول منها:

- ✓ وضع توقعات عالية مأمول تحقيقها مع الأخذ في الاعتبار جملة التحديات
- ✓ تيسير سبل التقدم لمخرجات جيدة للطلاب
- ✓ إدارة جيدة للموضوعات والمنهج المعرفي
- ✓ تخطيط وتدريس جيد للدروس
- ✓ تكيف التدريس للاستجابة لاحتياجات كل التلاميذ
- ✓ إدارة السلوك بفاعلية للتأكيد على تعلم جيد وآمن
- ✓ شعور كبير بالمسؤوليات المهنية.

أما الجانب الآخر فتناول ضرورة ما يلي:

- ✓ أن يكون المعلم قدوة من خلال مهنته لذا يتوجب أن يمتلك معايير مرتفعة في الأخلاق والسلوك داخل وخارج المدرسة .
- ✓ أن يكون لديه رؤية مهنية مناسبة وسياسات وممارسات جيدة تجاه التدريس ، والحفاظ على مستويات مرتفعة من المواظبة والانتظام .
- ✓ أن يمتلك المعلمون فهم قانوني دائم للفعل في إطار العمل والذي يضعهم في قلب الواجبات والمسؤوليات المهنية (10-7, 2012, *Teachers, standards*).
- وإذا جاز اختصار العملية التعليمية إلى عمليات وعلاقات وبنى مادية ، فإن جودة هذه المكونات يفرز مناخاً تنظيمياً تربوياً جيداً وبيئة تعليمية سليمة تتيح

تكوين وبناء شخصية المتعلم بشكل متكامل وتحقيق له آمناً تربوياً على المدى القريب والبعيد في حياته العملية بالمجتمع ، مما يسهم في تحقيق آمناً مجتمعياً يدعم التنمية الأمنية الوطنية المستدامة.

ولما كانت التكنولوجيا تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في تغيير الأفكار والسلوك ، ففي الإمكان توظيفها في البيئة التعليمية لبناء روابط قوية مع النشء والشباب ولخلق بيئة تعلم غنية وجاذبة. ومن ثم فإن جهود كثيرة ينبغي أن تبذل للوعي بأكثر العوامل تأثيراً في تنشئة الطفل وما أهم احتياجاته ومتطلباته في ظل هذه البيئة الغنية بالتكنولوجيا ، لتحقيق جودة البيئة التربوية.

رابعاً: جودة وفعالية العملية التعليمية:

إن تحقيق الأمن التربوي يرتبط بشكك كبير بتحقيق جودة وفعالية العملية التعليمية بالمدرسة وقد رصدت عدة مفاهيم تعبر عن جودة المدرسة منها:
(Balogun,1999,43):

-تعليم أكاديمي جيد وبيئة تعليم جيدة وعلاقة جيدة بين البحث والتدريس.
-مستويات مرتفعة من الأداء ومدخلات متميزة من العاملين بالمدرسة والطلاب.

-المواءمة بين أهداف البرامج التعليمية ونواتج تعلم الطلاب.
-تعزيز أداء الطلاب وتنمية المهارات والمعارف الجديدة
وقد جاءت مؤشرات جودة المدرسة في بعض الدول المتقدمة طبقاً لمجموعة من الدراسات في مجال الجودة المدرسية ، لتضع المعلم كمحور أساسي في تحقيق جودة المدرسة ، وتحقيق تعليم جيد للطلاب. هذا بالإضافة إلى جودة الفصل

الدراسي والسياق المدرسي (بيئة المدرسة – القيادة المدرسية – البيئة الأكاديمية – إدماج أولياء الأمور والمجتمع المحلي) كما في تقرير قسم التربية الأمريكي الصادر عن المركز القومي للإحصاءات التربوية (Berhner; &Mayer,et al,2000,1-75) (Cassanova, 1989, 15).

وقدم "فهم مصطفى" بعض النقاط التي نعتبر عن الاممول في نظم التعليم العربية ومنها: (مصطفى، 2005، 36،37):

-السعي إلى تكوين نظام تعليمي قائم على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية مع المحافظة على هويتها العربية وثقافتها وقيمها الأصيلة.
-ايجاد نظم تعليمية أكثر مرونة وحرية وتفرداً بتوفير سياسة تعليمية تمكن المدارس من ابتكار واستثمار وسائل متنوعة في تنظيم المنهج وطرق التدريس التي تهيء للمتعلمين مناخاً مناسباً للإبتكار والإبداع.
-تنمية التربية الأخلاقية من خلال الإحساس بالمسئولية والاعتماد على النفس ، واحترام حقوق الآخرين.

-تصميم برامج أكثر مرونة لتدريب المعلم أثناء الخدمة.
-تضمين الأساليب التكنولوجية المتطورة في محتوى المناهج وطرق التدريس.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أمور أخرى هامة للوصول إلى جودة العملية التعليمية ، منها:

✓ القضاء على ظاهرة الفصول عالية الكثافة
✓ تضمين محتوى الكتب الدراسية مستجدات الحياة وقضايا المجتمع والمشكلات والقضايا المعاصرة

✓ التركيز على تنمية مهارات وقدرات المتعلم بشكل أكبر من إمداده بالمعارف

والمعلومات

✓ تمكين المعلم في كافة الجوانب التي تتيح له أداء أدواره بفاعلية.

أما بالنسبة للمنهج والمحتوى الدراسي: فمن الضروري أن يتواكبا مع عصر

المعلوماتية والاتصال والتطور السريع ومتطلباته ؛ لإشباع احتياجات المتعلم حتى لا يستهين بما يدرسه إذا ما قارن بينه وبين ما متاح له على المستوى غير المدرسي خاصة عبر وسائل الاتصال والإعلام الراهنة وما توفره من محتوى على درجة عالية من الجاذبية والثراء لمن يتعامل معه.

لما كانت المدرسة تحتاج إلى الوصل بالمستقبل فإن الرابط القوي الذي يربطها بالمستقبل في عصرنا الراهن يتمثل في توظيف ثورتي المعلوماتية والاتصال ، فهما رابط وثيق الصلة يمثل قوة في يد المدرسة لإحداث التغيير وخلق القابلية للتغيير واستحداث أدار جديدة مستقبلية للمدرسة والمعلم وتكون جاذبة للمتعلم. كما ترتبط جودة العملية التعليمية أيضا بمشاركة المعلم والقائمين على العمل التعليمي في عمليات الإدارة من حيث التخطيط ، والتنظيم ، والتنفيذ ، والتوجيه ، والتقويم والاتصال وغيرها من المهام الإدارية الأخرى ، حيث يزيد من فاعلية العمل وزيادة انتماء المعلم والعناصر البشرية الأخرى للمدرسة. وهذا يحتاج إلى جهد كبير نحو التغيير الحقيقي في الثقافة المجتمعية والثقافة المدرسية (ثقافة العام والخاص).

خامساً : التواصل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع.

توجد علاقة عضوية وجدلية بين التربية والمجتمع ، إذ تشتق التربية فلسفتها وأهدافها من فلسفة المجتمع وثقافته ، وفي ذات الوقت فهي تعبر عن تلك الثقافة وما تمتلكه من قيم وأخلاقيات ، وأساليب تفكير ، وفي صياغة أهدافها وبالتالي ما تختاره من معارف وطرق وأساليب تدريس ، وغيرها.

تضطلع التربية المدرسية بمسئولية كبيرة نحو تنمية القيم الخلقية وفي إطار ذلك قد تصطدم بواقع مجتمعي مغاير على مستوى السلوك وهذا ما يدعم فكرة ضرورة أن ترتبط المدرسة "التربية المدرسية" بالمجتمع وتفتح أسوارها وفكرها وقيمها وأنشطتها على المجتمع كبيئة خارجية تحاول أن تتبادل معها الفرص الإيجابية وتقلل المخاطر والتهديدات تجاهها على كافة الأبعاد ، ومنها تحويل القيم والأفكار الإيجابية من مرحلة الفكر والنظرية إلى ممارسة حقيقية للأخلاقيات والقيم التي تتراجع في المجتمع الراهن.

وربطت بعض الدراسات بين المجتمع وثقافة التمدن كدراسة "فوركين" *Forquin* حيث يرى أن للمدرسة وظيفة ورسالة ثقافية تتضح من خلال المعرفة والرموز التي تكون الخيط العام والخصائص المميزة للمجتمع الإنساني.. وأن المعرفة والتفكير على طريقة التمدن في حاجة إلى تغيير من خلال تغيير ثقافة التمدن بحيث تتسم بالدينامية التي تعني الخروج من الحدود المدرسية ومن الشكل التي يصبغ كل الأنشطة في العمل المدرسي ، والتعبير الثقافي المختلف. في ذات الوقت إعادة معرفة خصوصية الثقافة المدرسية ليس مجرد معاودة إنتاجها بل لإعادة صياغة نظام الفكر ونظام التعلم بها (Forquin, 1996, 15-17). كما أكد

أيضاً "لاجريج" *Lagarigue* على أن للمدرسة دور اجتماعي غاية في الأهمية خاصة في الوقت الراهن ، فالمدرسة مكان اجتماعي تتحقق فيه العدالة والتضامن والحماية ، فهي تمثل الكثير للطفل حيث يكتسب الخبرة ، والمعايير الاجتماعية التي تقود إلى تحقيق الاستقرار ، ومكان لتجمع العديد من البشر حول بعض الأفكار السائدة في البلد الواحد وقد تكون في الحقبة الواحدة. فهي مؤسسة تعزز التماسك الوطني بدعم الأفكار والثقافة الوطنية ، فتلعب دوراً دائماً وهاماً في إحداث التكامل بين الأجيال (*Lagarigue, 2001, 55*). وتتلخص الأهداف الثقافية للتعليم في إشباع حاجات المتعلم الثقافية ، وتحقيق مطالب المجتمع الثقافية ويستطيع المعلم كأحد العناصر الهامة في بناء الجسور الثقافية بين المجتمع والمدرسة ، ببناء جسور بين الأسرة ، والمجتمع المحلي وعالم العمل من ناحية والتأثير على السياسة التعليمية من ناحية أخرى ، حيث يساعد على تحسين نوعية التعليم (اسكاروس ; محمد ، 2008، 9-23).

كما أن هناك شكل آخر من الشراكة والتواصل يتحقق بين المدرسة والجامعة كمؤسسة مجتمعية تربية أخرى يقود إلى تحسين جودة التعليم والمدرسة ويسهم في تحقيق الأمن التربوي ، وتم إبراز تلك الشراكة في "التقرير النهائي عن ملتقى تطوير كليات التربية" حيث تناول في تدعيم تلك الشراكة فوائدها والتحديات التي تواجه بناء تلك الشراكة ، وآليات التغلب على تلك التحديات واستحداث أدوار جديدة لمواجهة التحديات وسعى لبناء ثقافة التغيير والحوافز كأدوات لمواجهة التحديات. كما تناول التقرير معايير أداء المعلم وأثرها على تطوير التعليم. وتناول أيضاً التربية العملية والخبرات التعليمية المجتمعية ، وبرامج تأهيل

المعلمين الجدد ، والاستراتيجيات والمقررات الالكترونية وغير الالكترونية (التقرير النهائي عن ملتقى تطوير كليات التربية ، 2005 ، 1-20).

لكن على مستوى الواقع الراهن هل المدرسة الآن تُعد المكان الأكثر نظاماً وتنظيماً وتواصلاً مع المجتمع؟ وهل سياستها تيسر غرس بعض القيم الايجابية لدى الطفل : كقيمة الوفاء والإخلاص الذي لا يبديه الآن الطفل للمدرسة والمعلم على وجه الخصوص والذي ينتقل إلى المجتمع بعد ذلك؟ أما أن التربية المدرسية فشلت في المجتمع ، ولم تعد تعطي الانطباع الايجابي لدى الناس عن التعليم والتربية عبر التمدرس؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تجعل التربية المدرسية في حاجة إلى إعادة صياغة فلسفتها وسياستها من جديد وتحسين جودة كافة جوانب العمل بها ومنها تحقيق تواصل أفضل مع المجتمع وثقافته.

سادساً: البنية الأساسية والتمويل (المدخلات المادية والمالية).

إن توفر الأجهزة والأدوات والبنية التحتية المناسبة ، والدعم المالي عنصر هام لانجاز المهام وتحقيق الأهداف والسياسات المرسومة للعملية التعليمية. "لا يستطيع المدرس أو التلميذ أن يبدعان في وجود فصول مزدحمة وعالية الكثافة ، وفي عدم وجود التجهيزات التي يتطلبها الموقف التدريسي. فأدوات التعليم والتعلم تعمل بمثابة الدفة بالنسبة للسفينة ، وتوفرها في الموقف التعليمي يزيد التفاعل بين المدرس والتلميذ (إبراهيم ، 2006 ، 181).

ويشكل التمويل في مجال التعليم عملية هامة للوصول إلى تحقيق أهدافه والذي يتطلب أن ينطبق عليه أيضا فكرة الإنصاف لتحقيق العدالة للجميع ليس فقط في الأمور المالية والمادية بل تتعداها إلى الفعل التعليمي والتربوي الذي يتعرض له المتعلمين، كما يلي:

تتعدد أشكال العدالة في التمدريس، فهناك عدالة في ميزانية التعليم بين المراحل المختلفة، وعدالة في توزيع الإمكانيات المادية على المدارس وعدالة في مضمون المنهج الدراسي وطرائق تدريسه وأساليب التقويم.. وعدالة في تعامل المعلمين مع الطلاب، وعدالة في الثواب والعقاب، وعدالة معرفية في اكتساب المعرفة لكل متعلم وتنمية قدراته الذاتية لإثراء معرفته بنفسه ولنفسه (أسكاروس محمد، 2008، 67-69).

ويمكن إيجاز الأبعاد التي طرحتها الدراسة الحالية لتحقيق منظومة الأمن التربوي من خلال المدرسة في الثلاث محاور الرئيسة التالية شكل (1):

شكل (1) يوضح المحاور الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن التربوي

